للمتقين حال كونه هاديا وهذه الحال لازمة له فيفيد انتفاء الريب فيه
في جميع الازمنة والاحوال ويكون التقييد بالحال كالدليل على انتفاء الريب
ومرضه لان المناسب بمقام المدح العموم ولانتفاء وجوه البلاغة التي هي
يحصل على تقدير جعل كل منهما جملة مستقلة ولان الغالب في الظرف الذي
لا التي لنفي الجنس كونه خبرا وقيل لان النفي يتوجه الى القيد فيحتمل المعنى وليس كذلك
لان آلة النفي الجنس موضوع لنفي اتصاف الاسم بالخبر لا لنفي قيد والاسم سواء
جعل الحال قيد النفي بان يعتبر الحال بعد ورود النفي او قيد المنفي بان يعتبر عليه
قوله والعامل فيه الظرف فيه تسامح اى ما تأب عنه الظرف تحمل ضميره الراجع الى
اسم لا اعني كائنا ولم لا لانه على هذا قال الرابع صفة للمنفي فان عامل صفة هو
عامل الظرف فلا يلزم اختلاف عامل الحال لان كون المجرور من العوامل قوله
والريب في الاصل الخ يعني ان الريب وان اشتهرت في معنى الشك كما هو
المراد ههنا ولذا ترك بيان معناه اولا واشتغل بتحقيق مضمون الجملة نقدما
لما هو الاهم على عكس الكشاف الا ان معناه الاصلي قلق النفس واضطرابها
قوله وفي الحديث دع ما يقلقك الخ يعني ان الشيء المشكوك فيه
غير صحيح مما يقلق النفس الزكية وتضطرب معه وكونه صادقا صحيحا مما تطمئن له
اى اذا وجدت شكا مضطربة فراجعه واذا وجدتها مطمئنة فيه فاتركه
لان اضطراب قلب المؤمن في شيء علامة كونه باطلا محققا لان لشك فيه وطمأنينته
فيه علامة كونه صادقا وحقا استشهد بقوله عليه السلام فان الشك ريبة
على ان الريبة هي الشك والالم يكن في الكلام فائدة ويجابها مقابلة لفظية
على انها القلق قال الطيبي الحديث من رواية المذري والنسائي وفيها فان
الصدق طمأنينة والكذب ريبة والمص جمعه بين الشك في الرواية لان الاشتباه
بهذه الرواية وصحة احد الروايتين لا ينافي صحة الاخرى قوله ريب الزمان
بكسر الراء وفتح الباء المنونة اى حوادثه لانها تقلق النفس قوله بهذا بصير
الى الجنى بعينه والبصاحه فهو سبب للهدى وفيه اشارة الى ان المصدر بمعنى
الفاعل وان مفعوله الثاني محذوف لدلالة عليه لانه اذا افاد الهداية لا يكون الى

الباطل

الى معناه ج

وذي الحال ج

قيد ظاهر
بذي النقوش
القدسية
الطاهرة
عن وسمة
الطبايع
الشركية

الباطل على وفق ايراد صيغة المضارع المفيد لاستمرار هدايته في جميع الازمنة
فلا يحتمل النسخ اشارة الى وجه المبالغة المستفادة من التوصيف بالمصدر المؤل
على كما في الهداية قوله والمدر في الاصل مصدر وان كان يستعمل اسما قوله
كالسري والنقي في حرجه احتاج الى التأييد لان كلام سيبويه مضطرب فيه
قرة قال انه عوض من المصدر لان فعلا لا يكون مصدرا واخرى يقول هو مصدر
وقد لا يكون عاصم اوله من المصادر المنوع صاقوله ومعنى الدلالة اى يلطف
سواء كانت موصلة او لا كما مر وبه صرح الراغب والواحدي في النكت البديعة
والدلالة والارشاد رامزون قوله وقيل الدلالة المرصدة قال الكشاف فلا دلالة
ان تفسيره في قوله تتكلهم من يشاء الى صراط مستقيم بالدلالة والارشاد ينافي
تعليقه بالمشية وتفسيره بخلق الاهتداء كما هو مذهب الاشاعرة يرد بان المدح
والثواب عليه انما استحقا للمدح والثواب الدائم والعذاب فجاز ان يستحق
المعوض عليه نعم المغتزلة قوله لانه جعل مقابل الضلالة الضلالة عبارة عن الخيبة
وعدم الوصول الى البغية فلم يبق الوصول في مفهوم الهدى حتى يجوز
الاجتماع بينهما وفيه بحث اما اولا فلان المذكور في مقابلة الضلالة هو
الهدى اللازم بمعنى الاهتداء اما مجازا او اشتراكا في الجامع المذكور ما مر وان
وراءه فتدبر في الصحاح يدى واهتدى بمعنى وكلاهما في المتعدي ومقابلة
الاضلال لا الاستدلال به اذ قد يتيسر بالدلالة على ما لا يوصل الا بعد عناء لا
ما جب من انه لا فرق بين المتعدي واللازم في باب المطاوعة الا ان الاول
فائدة والثاني فائدة اذ اعتبر الوصول في اللازم كان الاصل معتبرا في المتعدي
ايضا فالصحيح قوله لانه جعل راجعا الى الهدى اللازم على طريقة الاستخدام
فتأمل لان التمسك بالمطاوعة وجه مستقل لا حاجة الى ذكر الغاية فان اعتبار
الوصول في الاهتداء مستغنى عن الدليل على انا لا نم ان الهدى مطاوع
بل هو من قبيل امره فامتثر وعلمه فتعلم من ترتب فعل مغاير للاول
فان معنى علمه فاهتدى قوله على الطريق الموصل فسكته بدليل انه يقال علمه
فلم يهتد وانما يقال فلم يأت الصلالة تجارة عن الخيبة وعدم الوصول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)